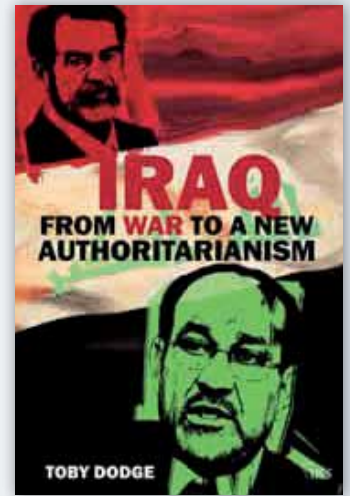


من فدائيي صدام الى فدائيي المالكي دودج: ثلاثة دوافع للعنف في العراق

يحدد الباحث الخبير في الشؤون العراقية الكاتب توبي دودج في كتابه الجديد ثلاثة دوافع للعنف في العراق، والتي تسير به من مرحلة فدائيي صدام الى مرحلة فدائيي المالكي، لينتهي الى إن العراق يتحول يوماً بعد يوم الى سلطوية مقنعة تحت مسميات ديمقراطية يقودها رئيس الوزراء نوري المالكي. متشائماً بدأ دودج في كتابه الجديد Iraq: From War to a New Authoritarianism من الحرب الى سلطوية جديدة)، في محاضرة ألقاها بيت بلومسبري، يتحدث هو نفسه عن هذا التشاؤم، يبدأ بالقول:



يمثل هذا الكتاب محاولة فهمي السياسة العراقية منذ العام ٢٠٠٣، ويركز قسم كبير منه على ما دفع بالعراق الى الحرب الأهلية لنقل منذ العام ٢٠٠٤. وقد شخصت ثلاثة دوافع وراء العنف في العراق الذي قضى على الكثير من الأبرياء.

- الدافع الأول هو من دون أي شك السياسة الطائفية في العراق. ويتذكر الكثير منا من محللين سياسيين وغيرهم النقاشات الطويلة في شأن دور السياسة الطائفية في العراق من دون أن ننسى طبعاً ما يمكن أن نسميه أصحاب المشاريع من الأقليات في العراق كالسياسيين المنفيين الذين عادوا الى العراق بعد العام ٢٠٠٣، وتحديدًا استخدام الهويات الطائفية والاثنية لتعبئة الجماهير للمشاركة في الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام ٢٠٠٥.

- الدافع الثاني، فهو انهيار الدولة العراقية في أعقاب الاجتياح. وهذا لا يعني انهيار القوى الأمنية وأجهزة الأمن والمخابرات فقط ولا حتى طرد مسؤولي البعث السابقين من قطاعات الخدمة العامة والدولة، بل يعني تقطيع أوصال الدولة. فقد دُمّر ١٨ مبنى حكوميًا عراقياً اساسيًا عندما كنت هناك في العام ٢٠٠٨. وقد سرقت المواد المعدنية من داخلها لدرجة أن سعر الحديد المستعمل انخفض في تركيا وايران جارتى العراق بعد أعمال النهب والتصدير التي جرت.

- الدافع الثالث وهو الدافع الاساسي الذي دفع بالعراق الى الحرب الاهلية، وهو النظام السياسي الذي

وُضع بعد العام ٢٠٠٣. وقد شرحت هذا الدافع بشكل كبير، وفصلت الكثير من اعمال العنف التي حدثت ومنها ما هو حصري. وقد وضع السياسيون العراقيون الذين كانوا منفيين سابقًا نظامًا سياسيًا بدعم من الولايات المتحدة استثنى عمدًا فئة كبيرة من السياسيين العراقيين ومنهم من كانوا على علاقة بالنظام السابق في محاولة لاعادة ترتيب السياسة العراقية.

الخلاصات التي توصل اليها الكتاب متشائمة بشكل كبير وبخاصة أنه لم يتم اصلاح المرافق العامة العراقية والبنى التحتية بالرغم من فوز القائمة العراقية في الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠١٠. فقد عاد الخطاب الطائفي الذي حرك السياسة العراقية منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٠. يتردد على لسان رئيس الوزراء نفسه لتقوية قاعدته الانتخابية. وفي الواقع ما أعيد بناؤه في العراق هو الجيش العراقي وهو الآن يضم ٢٠٠٠٠٠٠ شخص أي ما يعادل ٨ في المئة من القوى العاملة في العراق، لكن في المقابل تبقى قدرة المؤسسات المدنية للعراقيين غير مناسبة، فبحسب تقديرات الأمم المتحدة في العام ٢٠١١، ٨٣ في المئة من مياه الصرف في العراق تذهب دون معالجة و ٢٥ في المئة من العراقيين لا تتوافر لديهم مياه نظيفة. وفي العام ٢٠١١ قُدر أن كل بيت عراقي يحصل على معدل سبع ساعات ونصف من الكهرباء يوميًا، وقد لا يكون هذا بالأمر المهم شتاءً لكن في الصيف يتحوّل العراق الى جحيم نظرًا للطقس الحار ولموجات الجفاف التي تضربه في السنوات الأخيرة. لكن بالرغم من هذا كله، أنفقت الولايات المتحدة والحكومة العراقية ٢٠٠ مليار دولار في محاولة لبناء مؤسسات الدولة العراقية.

ما أريد أن أشير اليه اليوم هو تبعات بناء جيش كبير وقوي مقابل مؤسسات مدنية ضعيفة. وسوف أوضح ذلك من خلال حدث حصل نهار الخميس في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) من العام ٢٠١٢

عاد الخطاب الطائفي الذي حرك السياسة العراقية منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٠. يتردد على لسان رئيس الوزراء نفسه لتقوية قاعدته الانتخابية

عندما اقتحمت قوات الأمن العراقية منزل وزير المال العراقي رافع العيساوي. وهو عضو في تحالف العراقية الذي حصل على الأكثرية في انتخابات العام ٢٠١٠. في أعقاب تلك الانتخابات أفضت مفاوضات حامية جدًا الى حكومة وحدة وطنية، وأبقت رئيس الوزراء نوري المالكي في منصبه منذ العام ٢٠٠٦. أما العيساوي وبصفته وزيراً للمال فهو على الأرجح من أقوى السياسيين في القائمة العراقية الذين شاركوا في الحكومة وقد حاول أن يدفع بنفسه خارج اطار السياسة العراقية الراهنة وأن لا يلتزم بالخطاب السياسي السائد. إذا محاولة الاعتقال هذه فضلًا عن اتهامه بقضايا ارهاب، محاولة واضحة من المالكي لابقائه تحت جناحه ومنعه من أن يوسع

نطاق سلطته. بعد عملية الدهم اتصل العيساوي بالمالكي ليسأله من أعطى الأوامر بهذه العملية، لكن رئيس الوزراء لم يجب، ما دفع بالعيساوي الى اللجوء في بيت رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي. ثم عقد مؤتمراً صحافياً قال فيه إنه سياسي لا يقبل بالخطاب السياسي الراهن وأن المالكي يسعى اليوم الى التخلي عن شركائه وترسيخ سلطته كي يبني ديكتاتوريته. كان ذلك مزعجاً بعض الشيء وبخاصة إن هذه الحادثة تبعت مثيلتها قبل ١٢ شهراً وتحديداً في اليوم نفسه الذي انسحبت فيه القوات الأميركية من العراق، عندما حاصرت قوات الأمن العراقية بيت نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بأمر من رئيس الوزراء. وقد سُمح للهاشمي بالمغادرة الى عاصمة اقليم كردستان أربيل فيما اعتقل بعض من أفراد حمايته وعذب اثنان منهم حتى الموت واعترف الآخرون عبر التلفاز بتورطهم بأعمال ارهابية.

وقد اصبح الآن من الممكن أن أبرر ما سميت في كتابي نشوء سلطوية جديدة يقودها نوري المالكي الذي عين رئيساً لمجلس الوزراء في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٦. لكن السؤال لماذا عين رئيساً للوزراء؟ انه كان يبدو رجلاً سياسياً من الطراز الأول. فقد كان الرجل الثاني في حزب الدعوة الاسلامي الذي أراد أن يعزز أصوات الشيعة في الانتخابات من دون أن يكون له أي جناح عسكري. لذلك اعتبرت الأحزاب الأخرى الحاكمة في العراق أنه لا يشكل أي تهديد. لكن وبعد أن تسلم المالكي زمام السلطة في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠٦، واجه مشكلة أساسية هي عدم قدرته على الحكم. فمنذ العام ٢٠٠٦ اعتبر منصب رئاسة مجلس الوزراء منصباً توافقياً، وكان على المالكي أن يتفاوض مع كل من السفير الأميركي والقيادة المركزية من جهة والسياسيين العراقيين من جهة أخرى. لكن ما فعله المالكي منذ العام ٢٠٠٦، هو حصر السلطات في يده، وقد نجح في ذلك. فقد حصر سلطة حزب الدعوة في شخصه، ثم شرع في بناء مجموعة صغيرة من الأشخاص معظمهم من عائلته كابنه وصهره وعينهم في المواقع الرئيسية في الدولة في محاولة للسيطرة على المؤسسات العراقية كافة. وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً، وبخاصة أن منافسيه انشغلوا منذ العام ٢٠١٠ في الصراع حول الطريقة الفضلى لتقويض سلطات المالكي. في تعبير آخر سعى المالكي الى تأليف دولة ظل، فقد عين ابنه أحمد المالكي في منصب المسؤول عن مكتب رئيس الوزراء ما جعله مسؤولاً ليس عن أمن والده وحسب بل امتدت سلطته لتشمل الأمن في العراق ككل. وأذكر في هذا السياق حدثاً آخر حصل في آذار (مارس) عندما أرسل المالكي قوات الأمن الى البصرة للسيطرة عليها في أعقاب أعمال شغب للقضاء ما سماه «مؤامرة» ضده، وقد تصل الى سحب الثقة منه في البرلمان. وقد اعتقد المالكي أنه بذلك ينقذ العراق من حرب أهلية ويعيد الهدوء اليه. ثم سعى الى انشاء تحالف انتخابي لتقوية موقعه الانتخابي كرجل دولة قوي وكوطني عراقي يسعى الى اعادة بناء الدولة وتلبية متطلبات الشعب في أعقاب الحرب الأهلية. حافظ المالكي على موقعه بعد انتخابات العام ٢٠١٠ لكنه واجه تحدياً آخر

مصدره تحالف «العراقية» بقيادة أياد علاوي الذي هو أيضاً يسعى كي يكون وطنياً عراقياً، وأن يشكل مثل المالكي تحالفاً عابراً للطوائف. يذكر أن «العراقية» فازت بـ ٩١ مقعداً فيما حصل المالكي على ٨٩ مقعداً. ما حول تصرفات المالكي الى تصرفات أكثر سلطوية تعبر عن استيائه من خسارته. فمن المستحيل أن يقبل بها، حتى إنه طلب إعادة فرز الأصوات في خطاب ألقاه بعد اعلان النتائج بصفته المسؤول عن القوات المسلحة العراقية ما أوصل العراق الى استعصاء دام من اذار (مارس) ٢٠١٠ حتى تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١٠. وفيما كانت مختلف التحالفات الانتخابية تتناقش في ما بينها في كيفية خرق هذا الجمود الذي فرضه فوز «العراقية» في الانتخابات. فالدافع وراء كثافة مشاركة السكان في المناطق الواقعة شمال بغداد وشمال غرب بغداد ما بين بغداد واقليم كردستان هو الشعور الوطني العراقي في تهديد مباشر للنظام السياسي الذي وضع بعد العام ٢٠٠٣. قابل هذا الخوف واقع آخر أوقف المفاوضات. وهو أن السياسيين العراقيين اقتنعوا أن نوري المالكي نجح على مدى السنوات الأربع في أن يحصر السلطة في يده ويد موظفيه. في النهاية خرق الجمود في تشرين الثاني (نوفمبر) حين شكلت حكومة وحدة وطنية جديدة وأُتفق على عدد من البنود التي هدفت الى وضع حد لسلطة المالكي الذي لم يسمح له بتعيين حليف له في وزارتي الدفاع والداخلية ولا باتخاذ قرارات منفردة في مجال الأمن بل إن تلك القرارات يجب أن تؤخذ بالتوافق. لكن المالكي ومنذ ذلك الحين يحاول الاطاحة بكل محاولة من محاولات الحد من سلطته. فقد رفض سلسلة من الأسماء المقترحة لتولي مناصب وزارتي الدفاع والداخلية الشاغرة بل عين أشخاصاً ضعفاء ينضون تحت لوائه في هذه الوزارات فيما عين صديقاً مقرباً له في وزارة الأمن الوطني. في الواقع يمكننا القول إنه بعدما خسر انتخابات اذار (مارس) ٢٠١٠، وبعدها حصر السلطات في يده من دون أن ينفذ اتفاق أربيل،

أصبح أقوى من أي وقت مضى منذ العام ٢٠٠٦. وقد سعى الى تسييس القضاء لضعاف مؤسسات الدولة كافة. في كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود سلسلة من القرارات في شأن هيئات عراقية مستقلة شكلتها الادارة الاميركية لمراقبة السياسة العراقية، منها المفوضية العليا للانتخابات والبنك المركزي والمفوضية العليا لحقوق الانسان، وضعتها تحت أمرة المالكي.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) من العام ٢٠١٠، وبعد حادثة العيساوي، اتهم رئيس البنك المركزي العراقي المحترم الشبيبي مع نائبه بقضايا فساد. وقد غادر الشبيبي البلاد من دون أن يسمح له بدخولها مجدداً والا يتم توقيفه، حتى أنه لم يعط

جورج بوش:
«كلما تقدم العراق
تراجعت الولايات
المتحدة»

الفرصة بالاجابة على هذه الاتهامات. وفي نيسان (أبريل) من العام ٢٠١٢، أوقف رئيس المفوضية العليا للانتخابات الذي يلومه المالكي لخسارته الانتخابات في العام ٢٠١٠ ووضع في السجن لمدة ثلاثة أيام بتهمة الفساد بمبلغ يقل عن الف دولار، وقد تلقى اتصالاً في اليوم التالي لدخوله السجن من رئيس الوزراء نوري المالكي الذي قال له إن لا يد له في توقيفه وسجنه وإنه سيسعى جاهداً الى اخلائه في محاولة لتصوير الافراج عنه على انه هدية من المالكي.

ولم يكن حصر السلطات المدنية في يد المالكي خطراً بقدر سيطرته على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية. أنشئ مكتب رئيس هيئة الأركان والقوات المشتركة العراقية في العام ٢٠٠٧ بهدف التنسيق بين القوى الأمنية والجيش والاستخبارات. وقد لاحظ المالكي أن لهذا المنصب سلطة واسعة فجمعها في مكتب القائد العام وجعلها تحت إمرته. ثم في شهر شباط (فبراير) من العام نفسه، تم تأسيس قيادة عمليات بغداد بموافقة الولايات المتحدة لتنسيق عمل الوحدات الامنية فيها، الا أن المالكي طبق هذا النموذج على عدة مناطق عراقية تعاني بعض التوتر وهذا يعني أن قائداً واحداً هو المسؤول عن قوات الأمن والجيش معاً، وأن هذا القائد يعينه المالكي بنفسه. وهذا ما يسهم في تفكيك الجيش وعقيدته وفي ادراج معظم القادة العسكريين تحت عباءة المالكي شخصياً.

وأخيراً تدرت قوات العمليات الخاصة العراقية على يد الولايات المتحدة الأميركية كي تكون من أكثر الوحدات العسكرية الفاعلة في الشرق الأوسط. وقد اعيدت الى السلطة العراقية في نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠٧. لكن نوري المالكي أنشأ في ذلك الحين مكتباً لمكافحة الارهاب لإدارة قوات العمليات الخاصة التي استخدمها وكأنها وحدات خاصة به حتى إن قسماً من العراقيين أطلق عليها اسم «فدائيي المالكي» في إشارة الى «فدائيي صدام» والى الخوف الذي تثيره هذه القوات في قلوب العراقيين. وقد أعاد المالكي الكرة مع الاستخبارات العراقية حين أقال القادة الذين دربتهم الولايات المتحدة واستبدلهم بموظفين من حزب الدعوة أو بمقربين منه. وهذا على ما اعتقد ما ينقل العراق من حرب اهلية الى حرب لحصر السلطات في شخص المالكي، فنشوء سلطوية جديدة. ولكن لماذا قد يؤدي الاجتياح في العام ٢٠٠٣ الذي هدف الى الاطاحة بديكتاتور الى وضع مشابه لتلك الديكتاتورية تماماً؟

أعتقد أولاً أنه بعد عنف متصاعد تبعته حرب أهلية، أنشأت الولايات المتحدة قوات متعددة الجنسيات لاعادة بناء القوات العراقية بشكل سريع، وكما قال جورج بوش: «كلما تقدم العراق تراجع الولايات المتحدة». وقد كان ذلك في الواقع وسيلة فاعلة لاعادة بناء القوات المسلحة العراقية. وقد ارتفعت موازنة وزارة الدفاع بنسبة ٢٨ في المئة سنوياً من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠٠٩. كما قلت في البداية، يملك العراق أعداداً كبيرة من القوات المسلحة لكنه في المقابل يعاني ضعفاً خطراً في مؤسساته المدنية. أما اذا قارننا تاريخ دول ما بعد الاستعمار وبخاصة في الشرق

الأوسط, يتبين أن المجتمع المدني بصفته المدافع الأول عن الديمقراطية، سيقف في وجه اتساع سلطات الجيش أو بعض الحكام الرامية الى تقويض الديمقراطية, وبخاصة عندما يستفيدون من المؤسسات المدنية القائمة في بلادهم والتي تمنحهم الخدمات التي يحتاجونها. وأكرر ما قلته في بداية المحاضرة إن هذه المؤسسات ضعيفة جداً في العراق. وبالرغم من أن الولايات المتحدة استهدفت تحسين انتاج الكهرباء في العراق، صرفت الحكومة مليارات الدولارات لانتاج الكهرباء, لكن مازال كل منزل عراقي يحصل على معدل كهرباء يصل الى سبع ساعات ونصف يومياً. أما اذا أمعنت النظر في المجتمع المدني العراقي فسوف ترى مجتمعاً مقطوع الأوصال مزقته الحرب الأهلية منذ العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠٠٨. لكن ثمة ناشطين عراقيين تحدوا الأمر الواقع الا أن نهايتهم كانت الموت المحتم. كما أن هذا المجتمع المدني يعاني شرخاً طائفيًا مفتعلاً, بهدف تعزيز التصويت الطائفي في الانتخابات العراقية في العام ٢٠٠٥. لكن اذا نظرنا أبعد من المؤسسات المدنية الضعيفة والجيش القوي والشرخ الذي يعانيه المجتمع العراقي، نرى دولة ريعية بامتياز. فبعد سقوط الدولة العراقية وتراجع صادرات النفط اسهم دافعو الضرائب الاميركيون في ضخ الأموال في العراق. وقد شهد العراقيون على ارتفاع موازنتهم من ٢٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ الى ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٢. كما أن عدد الموظفين في الدولة العراقية ازداد بشكل كبير بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

إذا ما نراه في العراق اليوم، قوات مسلحة ضخمة و متماسكة يسيطر عليها نوري المالكي من جهة ومؤسسات مدنية ضعيفة لا تلبى حاجات المواطنين من جهة أخرى, وسلطة ممزقة يطوقها نوري المالكي من جهة ثالثة. أما الشعب العراقي, يجمعه غضب عارم من السلطة لكنه غير قادر على تغييرها او حتى على اصلاح الدولة. وقد أطلق دهم منزل العيساوي سلسلة من التظاهرات شمال غرب العراق،

ونزل الى الشارع ٦٠ الف شخص في الفلوجة وحدها قاطعين الطريق الدولية التي تصل العراق بسوريا والأردن. وقد ألقى العيساوي خطاباً لادانة اعتقال عدد من أفراد حمايته متهمًا المالكي بالفساد, ذلك لا يعني عودة العراق الى الحرب الأهلية, وهذه احدي الخلاصات الاكثر تفاقلاً في الكتاب. فانا أعتقد أن بناء القوات المسلحة بهذه السرعة جعل من العراق الأقوى في ضبط العنف والسيطرة على الشعب. لكن الثلاثة ملايين عراقي الذين صوتوا لصالح القائمة العراقية في آذار (مارس) من العام ٢٠١٠ لاحظوا أن أصواتهم لم تؤخذ في عين الاعتبار, إذ إن معظم سياسيينهم أبعدها عن السلطة بتهم فساد أو ارهاب. نلاحظ أن العنف في العراق يتركز في خمس محافظات

إذا نظرنا أبعد من المؤسسات المدنية الضعيفة والجيش القوي والشرخ الذي يعانيه المجتمع العراقي، نرى دولة ريعية بامتياز

توبي دودج

كاتب بريطاني متخصص
في العلوم السياسية، يهتم
بشكل أساسي بقضايا



الشرق الأوسط.

حائز على:

- شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، من
مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية
التابعة لجامعة لندن، وقد تناولت
أطروحته إنشاء الدولة العراقية.

- نائب مدير مركز الشؤون الدولية LSE.

- استاذ في مادة العلاقات الدولية والسياسات
الشرق أوسطية في الجامعة جامعة لندن.

- باحث في جامعة وارويك.

- استاذ محاضر في كلية لندن للاقتصاد.

- مستشار في المعهد الدولي للدراسات
الاستراتيجية منذ العام ٢٠٠٣.

- عين مستشاراً للجنرال دايفيد بتراوس
للشؤون العراقية بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

لدودج ثلاثة كتب تتناول العلاقات الدولية
وتحديداً الشؤون العراقية وهي:

- Iraq at the crossroads (العراق

على مفترق طرق) الذي صدر في كانون
الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٣ عشية

اجتياح العراق.

- Iraq's future: The aftermath of

the regime change (مستقبل العراق
في أعقاب تغيير النظام)، وقد صدر في تموز

(يوليو) من العام ٢٠٠٥.

- Iraq: From War to a New

Authoritarianism (العراق: من
الحرب الى سلطوية جديدة).

هي بغداد وصلاح الدين وديالى والأنبار ونيوى
ومن ضمن هذه المحافظات الخمس يتركز العنف
تحديداً في الموصل (نينوى) وبغداد ويعقوبة
(ديالى) والفلوجة والرمادي (الأنبار). ومعروف
أن الموصل وبغداد هما الأكبر في العراق،
فيمكننا القول إذاً إن العنف لدوافع سياسية
مازال يمارس بشكل كبير فيه لكنه ليس منتشرًا
بالقدر الكافي كي يزعزع استقرار العراق.

سوف اترككم مع واقع أن العراق ينتقل بالفعل
الى سلطوية جديدة كلفتها كبيرة. فحتى اللحظة
التي غادرت فيها القوات الأميركية العراق في
كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١، كان ٤٥٠٠
جندي أميركي قد لاقى حتفه. فيما تقول
الاحصاءات إن بين ١١٠ الاف و ١٣٠ الاف
مدني عراقي قتل، وأن الولايات المتحدة انفقت
حوالي ٢٠٠ مليار دولار لاعادة اعمار العراق.
كل ذلك ليعود العراق مجدداً الى سلطوية
جديدة.

يجب ان يطرح ذلك سؤالاً جدياً وبخاصة
أن علاقة العراق بشعبه لا تبدو مختلفة كثيراً
عما كانت عليه قبل العام ٢٠٠٣. فبالرغم
من الانتخابات التي جرت وبالرغم من التغيير
الحاصل في السلطة لا أرى شخصياً في نوري
المالكي أي التزام لجهة نشر الديمقراطية في
العراق.



هذه المحاضرة من موقع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
The international institute for strategic studies